

حديث صحفي لمجلة تجارة الرياض
مع مدير عام "أفيد"، السيد سليمان الحربش
فيينا، النمسا

الخميس، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2005 الموافق 22 رمضان 1426هـ.

1. في البداية، ما هو صندوق الأوبك للتنمية الدولية، كيف ومتى تأسس، وما هي الدول والجهات الممولة لهذا الصندوق والمجالات التي ينشط فيها؟

صندوق الأوبك للتنمية الدولية هو مؤسسة إنمائية تم تأسيسها في عام 1976 من قبل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وقد أنشئ الصندوق إثر المناقشات التي دارت في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، الذي عقد في مارس / آذار 1975 في الجزائر العاصمة، بشأن إنشاء مؤسسة مشتركة لتقديم المعونات الإنمائية من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك إلى الدول النامية الأخرى. وتضم عضوية الصندوق 12 بلداً، هي: الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والجزائر، وليبيا، وإيران، وفنزويلا، والعراق، وغابون، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية ونيجيريا.

وقد كان هدف الصندوق الرئيسي – وما زال – مساعدة البلدان النامية في سعيها نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويركز الصندوق، على وجه الخصوص، على البلدان الفقيرة المنخفضة الدخل، كما يوجه عناية خاصة للمجتمعات الأشد معاناة. ويتبع الصندوق الوسائل المختلفة لتحقيق أهدافه

2. هل تعتبر المملكة العربية السعودية دولة مؤسّسة أم دولة داعمة؟
لقد كان للمملكة العربية السعودية دوراً فعالاً ومؤثراً في إنشاء الصندوق وفي تطوره التدريجي فيما بعد، إذ ساهمت بما يزيد عن 35% من موارده، كما تولي المملكة إهتماماً كبيراً بشأن إدارته وتوجيه سياساته.

3. ما هي الجهات المستفيدة من المساعدات التي يقدمها الصندوق، وكيف تخصص هذه المساعدات، وما هي المعايير المتبعة في اختيار الصندوق للدول والمشاريع المؤهلة للتمويل، وهل تكون على أسس تنموية واقتصادية أم على أساس خيري وإنساني؟

من حيث المبدأ، يحق لجميع البلدان النامية، باستثناء البلدان الأعضاء في الأوبك، الحصول على مساعدات الصندوق. بيد أن أكثر البلدان فقراً تحظى بأولوية أعلى، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الفقر ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويخضع تخصيص المساعدات لعدد من العوامل مثل عدد السكان، ومتوسط دخل الفرد، ومستوى الاستقرار والأداء الاقتصادي والاجتماعي. أما بالنسبة لاختيار المشروعات والبرامج، فإن

ويُعامل الصندوق مع التمويل الإنمائي بأساليب مرنة وسريعة الإستجابة، الأمر الذي يتيح له استيعاب التطورات في متطلبات واحتياجات الشركاء، كما يتيح له زيادة تأثير مساهماته إلى الحد الأقصى.

4. ما هي قراءاتكم لتأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول الفقيرة غير المنتجة للنفط، وهل نتوقع زيادة في معدلات إسهام صندوق الأوبك خلال الفترة القادمة؟

أود أن أوضح، إذا سُمح لي، الفرق بين منظمة الأوبك وصندوق الأوبك. فعلى الرغم من أننا في حقيقة الأمر منظمين (شقيقتين) لهما نفس الأعضاء، إلا أن مهامنا ومجالات عملياتنا تختلف تمام الاختلاف. فبينما تهتم منظمة الأوبك بأسعار البترول واستقرار سوق النفط، فإن اهتمامات الصندوق تتمحور حول مجالات التعاون الإنمائي. علاوة على ذلك، تتمتع كلا المنظمين بالإستقلالية المالية الكاملة، كما أن لكل منهما هيئة محافظين خاصة بها. لذا، فإنه من الخطأ افتراض أن هناك علاقة بين أسعار البترول من ناحية وعمليات الصندوق من ناحية أخرى. ولعلي أستطيع توضيح هذا الأمر على نحو أفضل عن طريق إعطاء مثالين: يعتبر عام 1975 عاماً فقيراً بالنسبة لمنتجي البترول ولكنه، على النقيض، كان العام الأول لإنشاء

5. ترددت مؤخراً دعوات لتشكيل منظمة أو مجموعة عمل جديدة تحت منظمة الاتحاد الإفريقي لمساعدة الدول الإفريقية غير المنتجة للنفط. كيف ينظر الصندوق لمثل هذه المبادرات المستقلة؟

كلما زادت الموارد المتاحة للتمويل الإنمائي كان ذلك أفضل، خصوصاً في الوقت الحالي، حيث تزداد الحاجة إلى زيادة حجم التعهدات اللازمة لمساعدة البلدان المعنية للوصول إلى الغايات المرجوة التي تم صياغتها ضمن أهداف التنمية الألفية. وبهذا، فنحن نعبر عن استحساننا لمجهودات الآخرين، بينما تظل اهتمامات الصندوق حيث أهدافه وأولوياته المعلن عنها ضمن مهامه.

6. كيف ينظر الصندوق للمبادرة الدولية الخاصة بإعفاء ديون الدول الأشد فقراً، وما هي توصيات الدول الأعضاء في الصندوق في هذا الموضوع بوصفها دولاً دائنة أو داعمة لصناديق التمويل؟

إن الصندوق يعي تماماً مدى احتياج الدول الفقيرة إلى التخفيف من أعباء الديون، وقد كان داعماً بكل ما في الكلمة من معنى لمجهودات المجتمع الدولي بهذا الشأن بقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي الواقع، فإن الصندوق من المشاركين على نحو فعال في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وحتى الآن، فقد قام بالمساهمة في تخفيف أعباء الديون في 28 دولة معنية من خلال تقديم تسهيلات خاصة بمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون بلغت 207 مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة للاقتراحات التي أعتبرت مؤخراً بشأن الإعفاء الكلي لديون تلك الدول، فإن الصندوق يتابع عن كثب جميع النقاشات الدائرة في هذا المجال.

7. ما هي أبرز المشروعات التي نفذها الصندوق خلال عام 2005م، والبياديين التي تخدمها هذه المشروعات، وما هي السمات الرئيسية لخطة العام القادم؟

في حقيقة الأمر، هناك المئات من المشاريع الجاري العمل فيها، ويصعب إفراد أي واحد منها لذكره على وجه الخصوص. ومع ذلك فإن هناك العديد من الإنجازات التي تدعو للفخر هذا العام، ومنها مدى تأثير عملنا في مجال الوقاية والعلاج من مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز). إن لدينا حساب منح خاص لهذا الغرض قابل للزيادة، بموارد بلغ قدرها حتى الآن 50 مليون دولار أمريكي. وقد تم بالفعل التعهد بالجزء الأكبر من هذا المبلغ لمكافحة هذا المرض في أكثر من 64 بلداً، وذلك بالتعاون مع عدد من الوكالات الدولية الهامة. على سبيل المثال، فقد تمت الموافقة مؤخراً على

وأود أن أعبر أيضاً عن إرتياحنا للتقدم الذي حققه مرفق القطاع الخاص بالصندوق الذي بدأ نشاطه في عام 1998 بتقديم الدعم المباشر لنشاطات القطاع الخاص في الدول الشريكة. فقد نجح هذا المرفق خلال سبع سنوات فقط أن يوطد نفسه ليصبح جزءاً هاماً لا يتجزأ من عمليات الصندوق، ووصلت عملياته إلى 32 بلداً، وشملت نطاقاً واسعاً من المنتجات في القطاعات المالية والاقتصادية. وبمرور السنوات تتزايد تعهداتنا في مجال توفير الموارد اللازمة لدعم تنمية القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت، يسرنا أيضاً أن نعلن أن عدد الدول التي نعمل معها مستمر في التصاعد، وقد بلغ مؤخراً 119 بلداً ، وذلك على إثر توقيع أرمينيا على إتفاقية قرض بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي في أبريل الماضي خصص لمشروع يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.

وبالإضافة للعمليات المعتادة للصندوق، فقد شهد عام 2005 إنطلاق حملة إعلامية دولية عامة تهدف إلى زيادة الوعي بمساهمات الدول الأعضاء في الصندوق في مجال العون الإنمائي، خاصة في جهودات التخفيف من وطأة الفقر في جميع أنحاء العالم.

وأما بالنسبة لعام 2006، فنحن نخطط للمضي قدماً في تنفيذ برنامج الإقراض السادس عشر. ويستهدف هذا البرنامج الذي سيستغرق مدة ثلاث سنوات بدءاً من يناير / كانون الثاني 2005، في المقام الأول، البلدان المنخفضة الدخل، ولكنه يشمل أيضاً البلدان متوسطة الدخل التي تسعى للحصول على تمويلات طويلة الأجل ومعتدلة الشروط. وقد تم تخصيص مبلغ قدره 1.2 بليون دولار أمريكي لهذا البرنامج وتأهيل ما يقرب من 80 بلداً يحق لها الاستفادة من تلك المساعدات. وبالإضافة إلى برنامج الإقراض، فقد تم استحداث مرفق تمويل جديد يدعى مرفق التسهيلات المدمجة الذي يبلغ حجم موارده 300 مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا المرفق الذي يعتبر رافداً إضافياً ومكماً للمرافق التمويلية الأخرى إلى المساعدة على مواجهة الطلبات المتزايدة على التمويلات التي يتيحها برنامج الإقراض.

وفي الحقيقة، فإن عام 2006 يحمل أهمية خاصة نظراً لأنه يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس الصندوق. وقد تم التخطيط لإنجاز عدد من الأنشطة خلال العام للاحتفال بهذا المعلم. وسيتم تنويع هذه الذكرى بشكل رسمي خلال الاجتماع السابع والعشرين للمجلس الوزاري للصندوق المزمع عقده في شهر يونيو في المملكة العربية السعودية.

8. من خلال تجارب الصندوق في العديد من الدول الفقيرة، كيف تنظرون لتطور بيئة العمل ومدى انحسار ظواهر الفساد المالي والإداري فيها،

يتبع الصندوق إجراءات إنفاق صارمة ودقيقة للغاية تشتمل على سلسلة من الفحوصات والمعايير الهادفة إلي تفادي هذا النوع من المشاكل. علاوة على ذلك، فنحن نقوم بزيارات عمل دورية للمشروعات الجاري تنفيذها، كما أننا على اتصال مستمر بوكالات التنفيذ المسؤولة والوزارات المعنية. وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية تقريباً، لم يحدث أن واجه الصندوق صعوبات من هذا النوع.

9. يبدو أن مساحة العمل الإنساني لدرء الكوارث الطبيعية والبشرية في زيادة متطورة ومخيفة، فهل ثمة نية لدول صندوق الأوبك لتوسيع حجم العمل والعضوية لتشمل كل الدول المنتجة مثلاً أو إدخال تعديلات في صيغ العمل لمواكبة الأعباء المتزايدة؟

أن المساعدات الإنسانية والمساعدات في حالات الطوارئ لا يشكلا السمة الرئيسية لعمليات الصندوق. بيد أن الانضمام إلى جهودات الإغاثة الدولية قد أصبح ضمن إطار سياسات الصندوق في الأوقات العصيبة حين تشتد الحاجة، سواءً في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الإنسانية. وقد قام الصندوق على مر الأعوام بتقديم العديد من المساعدات في حالات الطوارئ لضحايا الأعاصير والزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث. ويمثل مجال المعونات الغذائية الجزء الأعظم من مساهماتنا. وتجدر الإشارة هنا إلى مثالين بارزين للمساعدات الغذائية التي قدمها الصندوق: منحة بلغ قدرها

إنه من المؤسف حقاً، أن عالمنا قد أصبح يعاني من زيادة حجم الكوارث وتكرارها الأمر الذي يستدعي أن تكون إستجابة الجهات المانحة أكثر كرمًا وسرعة. وفي هذا الإطار أنشأ الصندوق حساباً خاصاً لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وهو اقتراح تمت موافقة المجلس الوزاري عليه في شهر يونيه / حزيران الماضي. وعلى الرغم من أنه مازالت هناك بعض الإجراءات العملية التي تنتظر شكلها النهائي، فمن المتوقع للحساب الذي سيمد بموارده الخاصة أن يسمح لنا بالإستجابة بشكل أسرع من الماضي خاصة عندما يكون الوقت عاملاً حاسماً في الموضوع.